دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في إتفاقيات الشراكة الأوروبية - العربية: الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة

نـهال مجدي المغربل

دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في إتفاقيات الشراكة الأوروبية - العربية: الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة

نهال مجدي المغربل*

ملخص

شهدت السنوات القليلة الماضية إعلان إقامة منطقة تجارة حرة عربية، وقامت بعض الدول العربية بتوقيع إتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، كما أن بعض الدول تفاوض من أجل توقيع مثل هذه الإتفاقيات. تركز هذه الورقة على انعكاس هذه الإتفاقيات على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من إقامة المنطقة التجارية العربية الحرة، وتتناول أحد الشروط المتضمنة في هذه الاتفاقات وهي قواعد المنشأ، حيث أنها لم تحظ بالاهتمام الخاص الذي تستحقه . تقدم الورقة تحليلاً لتأثير قواعد المنشأ الخاصة بمنتجات الغزل والنسيج الواردة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع كل من مصر وتونس والمغرب على تعظيم التجارة المتوقعة بين هذه الدول في مجال الصناعة، باعتبارها دراسة حالة عن التعاون المترقب بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وتطرح الورقة بعض الاستنتاجات والمقترحات التي من شأنها تعظيم إستفادة الدول العربية من قواعد المنشأ المتضمنة في كل الاتفاقات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي.

AN ANALYSIS OF THE RULES OF ORIGIN IN EURO-ARAB PARTNERSHIP AGREEMENTS: THE EXPECTED IMPACT ON THE ARAB FREE TRADE AREA

Nehal Majdi Al-Megharbal

Abstract

The paper focuses on the impact of the of the partnership agreements signed between some Arab countries and the European Union on the newly established Arab Free Trade Area. More specifically, the paper addresses the impact of the rules of origin clauses in the Euro-Arab agreements in relation to the fabrics and clothing sector that is of interest to countries like Tunisia, Morocco and Egypt, on trade between these countries. The lessons and suggestions for Arab countries to capitalize on the rules-of-origin clauses in the Euro-Arab agreements are also provided.

* باحثة إقتصادية بالمركز المصري للدراسات الإقتصادية – جمهورية مصر العربية.

مقدمة

تمشياً مع الاتجاه العالمي المتنامي إزاء إقامة تكتلات إقليمية، أصدرت الجامعة العربية في فبراير 1997 إعلان إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وذلك في إطار تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عام 1982[1]. كما شرعت عدة بلدان عربية في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لإقامة إتفاقيات مشاركة إقتصادية في إطار إتفاقيات المشاركة بين الاتحاد ودول جنوب البحر المتوسط العربية وغير العربية أو ما يطلق عليها The Euro-Med Agreement [2] . وهنا يثار التساؤل حول انعكاس إتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية على تحقيق هذه الدول أقصى فائدة ممكنة من إقامة منطقة التجارة العربية الحرة.

ويتوقف تعظيم الفائدة الإقتصادية المرجوة من الإتفاقيات المشار إليها على العديد من العوامل؛ لعل من أهمها طبيعة هذه الإتفاقيات من حيث درجة الشمول، الجوانب المؤسسية والتنظيمية، آلية فض المنازعات وما يتعلق بها من تسهيلات تقدمها للدول الأعضاء وقيود تفرضها عليها (فوزي، 1999)، بالإضافة إلى عوامل خارجية نذكر منها على سبيل المثال، المناخ الاقتصادي والسياسي السائد، قدرة الدولة على تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات الأجنبية ودور كل من الحكومة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ودرجة التصنيع والقدرة على التصدير (Galal and Hoekman, 1996).

تركز هذه الورقة على أحد الشروط المتضمنة في هذه الإتفاقيات وهى قواعد المنشأ؛ وذلك لعدة أسباب. فعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه قواعد المنشأ في مجال التجارة الدولية، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه. ولا يمكن اعتبار قواعد المنشأ ظاهرة حديثة، ولكن الدور الذي تلعبه كأداة من أدوات السياسة التجارية والآثار الإقتصادية المترتبة على استخدامها لم يحظ بالاهتمام إلا مؤخراً. وهناك ثلاثة أسباب أساسية تكمن وراء زيادة الاهتمام بدراسة قواعد المنشأ وتحليل الآثار الإقتصادية المترتبة عليها، تتمثل في زيادة عدد إتفاقيات التجارة الحرة المبرمة بين البلدان المختلفة مؤخراً ، إنتشار ظاهرة تدويل العملية الإنتاجية وتقلص استخدام التعريفة الجمركية كأداة من أدوات الحماية للسلع المتبادلة.

ويستهدف البحث دراسة تأثير قواعد المنشأ في كل من إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية وإتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة على قدرة الدول العربية على تعظيم استفادتها من التعاون الإقليمي العربي. ونظراً لصعوبة دراسة قواعد المنشأ في جميع إتفاقيات المشاركة الأوروبية – العربية في ضوء ما تتسم به هذه القواعد من تعقيد وتفاصيل كثيرة، ناهيك عن تنوع واختلاف آثارها الإقتصادية؛ فقد وقع الاختيار على قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وكل من مصر وتونس والمغرب، ذلك أن الدولتين الأخيرتين قد وقعتا بالفعل على هذه الإتفاقية كما أن مصر في طريقها للتوقيع عليها في القريب العاجل.

وللوصول إلى نتائج دقيقة، كان لزاماً علينا التركيز على صناعة بعينها نظراً لاختلاف قواعد المنشأ من صناعة لأخرى. وعليه فقد استهدف البحث دراسة الآثار المترتبة على تطبيق قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية العربية على صناعة الغزل والنسيج، لما تتمتع به هذه

---

(1) وقد وقعت 14 دولة على هذه الإتفاقية، وشرعت 8 منها فقط بتنفيذ جدول تخفيض التعريفة الجمركية بينها . علاوة على هذا، نجد أن هناك ما يربو على 45 إتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية مثل الإتفاقيات المبرمة بين جمهورية مصر العربية وكل من المغرب وتونس والأردن ولبنان وبين المغرب وتونس والأردن و لبنان (Fawzy, 2000).

(2) تساور البعض الشكوك حيال مدى استفادة هذه الدول من إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة الناتجة عن فتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية. وأن كان البعض يرى أن هذه المنافسة ستؤثر إيجابياً على تهيئة هذه الدول للمنافسة الدولية القادمة لا محال في ضوء التوجه المتزايد نحو العولمة وفي ظل إتفاقية الجات وما نتج عنها من تشجيع إقامة تكتلات إقليمية على مستوى العالم ككل.

الصناعة من أهمية قصوى في الدول الثلاث[3] وذلك في محاولة لتقييم آثار قواعد المنشأ الأوروبية في مجال دفع فرص التعاون بين الدول الثلاث، كنموذج لما يمكن أن يكون عليه الحال بين كافة الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة. وقد انتهجت الدراسة منهجاً تحليلياً لدراسة الآثار المتوقعة لقواعد المنشأ الأوروبية – العربية على تحقيق أقصى فائدة من إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية، بالإضافة إلى تبني تحليل كمي في محاولة لتقييم أثر هذه القواعد على مدى إمكانية تعظيم إستفادة الدول العربية من التعاون الإقليمي.

قواعد المنشأ: المفهوم والقياس والآثار الإقتصادية

تلعب قواعد المنشأ دوراً هاماً في إتفاقيات إقامة مناطق للتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية، حيث تؤثر على تدفقات السلع والخدمات بين المناطق المختلفة وكذلك على الاستثمار. ولعله من المفيد قبل الانتقال إلى دراسة قواعد المنشأ في الواقع العملي إستعراض الإطار النظري لهذه القواعد من حيث تعريفها وأهميتها وطرق قياسها وكذلك من حيث الآثار الإقتصادية الناجمة عن استخدامها.

مفهوم قواعد المنشأ وطرق قياسها

تعرف قواعد المنشأ Rules of Origin بأنها مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية السلع موضع التبادل. وفي الماضي إقتصر استخدام قواعد المنشأ على الأغراض الإحصائية[4]؛ كما استخدمت قواعد المنشأ لتحديد السلع المستوردة والمصدرة التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية أو التي يتم وضع قيود على تبادلها. ونظرياً، تعد قواعد المنشأ إحدى أدوات السياسة التجارية التي تستخدم لتحديد منشأ السلع المستحقة للمعاملة التفضيلية (El-Megharbel, forthcoming).

كما تلعب قواعد المنشأ دوراً هاماً في تحديد القيود الكمية Quantitative Restrictions، ورسوم الدروباك Duty Drawback، ومكافحة الإغراق Antidumping، والإجراءات الوقائية Safeguards Proceedings، وحساب الضريبة المضادة Countervailing Duty، والمشتريات الحكومية Government Procurement. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين قواعد المنشأ التفضيلية Preferential Rules of Origin وقواعد المنشأ غير التفضيلية Non-Preferential Rules of Origin. وتستخدم القواعد التفضيلية لتحديد السلع التي يتم تبادلها في إطار إتفاقيات التجارة الحرة أي التي تستحق المعاملة التفضيلية، بينما تستخدم القواعد غير التفضيلية للفصل في قضايا الإغراق والقيود الكمية وغيرها. وتستخدم قواعد المنشأ في تحقيق الحماية للسلع الوسيطة المحلية، خاصة وأن تلك الحماية لا يمكن تحقيقها من خلال التحكم في التعريفة الجمركية كما سيتضح فيما بعد. كما يمكن الاستفادة من قواعد المنشأ لتحديد جنسية الشركات المختلفة، خاصة في حالة اتخاذها بعض المزايا التفضيلية أو الحوافز الخاصة.

وتتبع قواعد المنشأ من نظرية شرط المكون المحلي The Local Content Requirement التي تنص على ضرورة إشتمال السلع محل التجارة على حد أدنى من المكون المحلي، والتي تستخدم لتحقيق الحماية المطلوبة لمستلزمات الإنتاج المحلية. وتعد هذه النظرية أحد القيود غير الجمركية Non-Tariff Barrier (NTB) المستخدمة لتشجيع إستخدام مستلزمات الإنتاج المحلية. ومن هذا المنطلق تحدد قواعد المنشأ نسبة المكون المحلي الواجب توافرها في السلع التي يتم

---

(3) لمزيد من التفاصيل حول أهمية هذه الصناعة، أنظر على سبيل المثال (Abdel-Latif and Sakr, 2000)

(4) حيث يقوم المستوردون والمصدرون بوضع علامات على السلع محل التجارة وذلك بغرض تحديد منشأها ولكي يتعرف المستهلكون أو المنتجون على منشأ السلع التي يقومون بشرائها بغرض الاستهلاك أو لاستخدامها في العملية الإنتاجية.

تبادلها بين البلدان المختلفة، وذلك بهدف إضفاء صفة المنشأ عليها حتى تتمكن من الحصول على الإعفاء الجمركي الذي توفره إتفاقية منطقة التجارة الحرة.

وتستخدم قواعد المنشأ لمنع حدوث تسلل تجاري Trade Deflection ، حيث يتم تصدير السلع التي تعاني من ارتفاع التعريفة الجمركية عند دخولها دولاً معينة إلى تلك الدول التي تتمتع بإعفاء جمركي أو بتعريفة جمركية منخفضة بهدف إعادة تصديرها إلى الدول ذات التعريفة الجمركية العالية. وفي هذه الحالة تظهر الحاجة إلى فرض قواعد للمنشأ بالغة التعقيد والتقييد. وعلى الرغم من أهمية وجود قواعد صارمة لإكساب السلع صفة المنشأ إلا أن هذه القواعد تشكل عبئاً على المنتجين، ومن ثم تؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج، مما يسفر عن سوء توزيع الموارد الإقتصادية، وبالتالي يؤثر سلباً على الرفاهة الإقتصادية بشكل عام. وفي بعض الأحيان يضحي المنتجون بالمعاملة التفضيلية التي قد يحصلون عليها أي التمتع بإلغاء التعريفة الجمركية على السلع التي يصدرونها أو بتخفيضها، إذا كانت تكلفة تطبيق قواعد المنشأ أعلى من التخفيض في التعريفة أو من الفائدة التي تعود عليهم من المعاملة التفضيلية. وفي أحيان أخرى قد يتخذ المنتجون قراراً بالإنتاج للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير (Falvey, 1997).

تعد قواعد المنشأ إحدى أدوات السياسة التجارية التي تشتمل على قدر كبير من القرارات التحكمية المراعية لاعتبارات العدالة والكفاءة الإقتصادية، ويثار جدل شديد حول الدور الذي تلعبه كسياسة حماية. ونظراً لأن قواعد المنشأ تعتبر أحد القيود الفنية غير الجمركية التي تسعى الدول إلى تضمينها إتفاقيات التجارة الحرة بهدف توفير أكبر قدر ممكن من الحماية لمنتجاتها المحلية، وهو ما لا يتفق مع القواعد المنصوص عليها في إتفاقية الجات، فقد تم إدراجها على قائمة المناقشات التي دارت بشأن القيود الفنية وغير الجمركية خلال دورة أوروجواي. كما أن التوسع في إقامة مناطق التجارة الحرة بين البلدان المختلفة قد أدى إلى اشتراك الدولة الواحدة في اكثر من إتفاقية للتجارة، الأمر الذي نتج عنه تطبيق أكثر من مجموعة من قواعد المنشأ المتضاربة والمتداخلة في أغلب الأحوال، مما أثر سلباً على التدفقات التجارية بين الدول المختلفة. وأصبح من الضروري إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوافق Harmonization بين قواعد المنشأ المختلفة (Vermulst, 1994).

ننتقل الآن إلى دراسة الطرق المختلفة المستخدمة في قياس أو تحديد منشأ السلع المختلفة، وكذلك تحليل نقاط الضعف والقوة أو عيوب ومزايا هذه الطرق[5].تكتسب السلعة التامة الصنع والمنتجة باستخدام عمالة ومواد أولية محلية، مباشرة، منشأ الدولة التي أنتجت بها دون الحاجة إلى إثبات ذلك باستخدام قواعد معقدة للمنشأ. كما أن إتمام العملية الإنتاجية لسلعة ما في بلد واحد يسهل من تحديد منشأها. مثال ذلك أن السلع الزراعية المزروعة في أرض مصرية تكتسب المنشأ المصري دون الحاجة إلى إثبات ذلك، ولكن إذا ما تم استخدام منتجات وسيطة مستوردة من دولة أو أكثر في إنتاج سلعة، أو إذا ما تم تصنيع سلعة ما في أكثر من دولة، فإن عملية تحديد منشأ المنتج النهائي تصبح معقدة وتحتاج لوضع قواعد محددة لتحقيق ذلك. وهناك أكثر من طريقة لتحديد منشأ السلع المصنعة أو تلك التي تم تجميعها.

وتختلف هذه الطرق من حيث درجة وضوحها وشفافيتها وقدرتها على التحديد المسبق لمنشأ السلع، ودرجة تعقدها. وتتلخص هذه الطرق في التحول الجوهري، تغيير البند الجمركي، والقيمة المضافة والاختبار الفني. ويستعرض جدول (1) أهم ملامح كل أسلوب من أساليب قياس قواعد المنشأ وكيفية حسابه، وكذلك المزايا والعيوب الخاصة بكل منها.

---

(5) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Komuro (1997), LaNassa (1995), Plameter (1993) and Vermulst (1994)

جدول 1: طرق قياس قواعد المنشأ: التعريف، المزايا والعيوب

	التغيير الجوهري Substantial Transformation	تغيير البند الجمركي Change in Tariff Heading	القيمة المضافة The Value Added Method	الاختبارات الخاصة Specified Process Tests
التعريف	يكتسب المنتج النهائي منشأ الدولة التي تم فيها آخر تغيير جوهري، بحيث تسفر العمليات التصنيعية عن سلعة جديدة ذات موصفات واستخدامات جديدة ومختلفة.	تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تم فيها إجراء عمليات إنتاجية نتج عنها سلعة مختلفة يمكن تصنيفها تحت بند جمركي جديد.[6]	تكتسب المدخلات منشأ الدولة التي تحقق فيها حداً أدنى من القيمة المضافة محلياً. وتستخدم كوسيلة إضافية.	تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تجرى فيها عمليات تصنيعية بعينها. وفي أغلب الأحوال تستخدم هذه الطريقة كشرط إضافي.
المزايا	يتسم بالوضوح والشفافية والسهولة.			
العيوب	أسلوب غير دقيق ويحتوى على كثير من التقديرات التحكمية. كما أنه مرتفع التكلفة ويستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلب جمع تفاصيل كثيرة عن الإنتاج لتحديد العملية الإنتاجية التي تؤدى إلى إكساب سلعة ما صفة المنشأ. وتستغل الجماعات المختلفة هذا الأسلوب لتحقيق أغراضها الخاصة وذلك عن طريق تحديد عملية إنتاجية بعينها لإكساب المنشأ.[8] □□	يتطلب الدراية التامة بالعمليات التصنيعية المختلفة للتأكد من أنها قد أدت إلى تغيير المدخلات إلى سلعة مختلفة يمكن بالفعل إدراجها تحت بند جمركي جديد. ويتعرض للتدخل من جانب جماعات الضغط. ونظراً لأن النظام المنسق يخدم أساساً الأغراض الإحصائية، فأن التعرف على منشأ السلع يحتاج إلى استخدام قواعد الإضافية. إن بعض العمليات التصنيعية كعملية التجميع مثلاً، لا تصلح	يتسم هذا الأسلوب بصعوبة التطبيق العملي، كما أنه مكلف وشديد التعقيدويستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلب نظاماً محاسبياً تفصيلياً للتمييز بين تكاليف الإنتاج المحلية والمستوردة.كما يتسم بعدم التأكد، حيث تختلف القيمة المضافة مع الوقت وعبر الزمن ووفقاً لتغيرات سعر الصرف والأسعار العالمية للمواد الأولية. وقد تؤدى إلى بعض الآثار المشوهة	من الممكن استغلالها من قبل جماعات الضغط لفرض إجراء بعض العمليات الصناعية المحددة لإكساب السلع صفة المنشأ. كما أن هذا الأسلوب يتسم بالصعوبة من الناحية العملية لضرورة الإلمام بكافة تفاصيل العمليات الإنتاجية لكل سلعة وضرورة متابعة التطورات التقنية التي تطرأ على العمليات الإنتاجية. وقد تتضمن بعض الإتفاقيات قوائم سلبية للعمليات الإنتاجية [7] التي لو تمت لا يتم إكساب السلع صفة منشأ الدول الأعضاء في هذه الإتفاقيات.

(6) يستخدم في هذا الشأن نظام تكويد وتوصيف السلع المنسق The Harmonized Commodity Description and Coding System or The Harmonized System (HS) في تحديد التصنيف الذي تقع تحته السلع المختلفة. وينقسم هذا النظام إلى عدد من البنود . وكلما انتقلت سلعة ما من أحد البنود إلى البند التالي له أو إلى مستوى أقل من البند الأصلي كلما كان هذا يعني إجراء مزيد من العمليات التصنيعية. ويعتبر هذا النظام المبني على التدرج وفقا لدرجة تعقيد العمليات التصنيعية مفيدا في تحديد منشأ السلع المختلفة (LaNassa, 1997) .

(7) Negative Specified Processes Test.

(8) Komuro, 1997.

		لإكساب هذه السلع صفة المنشأ. كما أن التطور التقني المتلاحق يستلزم مراجعة النظام الموحد دورياً ليجاري التطورات الحديثة. وتعتبر هذه المراجعة عملية شاقة ومكلفة وقد تؤدى إلى الإضرار بمصالح بعض الصناعات.	على تخصيص الموارد. وتؤثر تكلفة النقل ووجود أكثر من أسلوب لحساب القيمة المضافة مما يزيد من تعقيدها. كما يتحيز ضد الصناعات كثيفة العمل في البلدان النامية لانخفاض تكلفة العمل بها.	

يوضح العرض السابق أن كافة الأساليب المستخدمة لقياس قواعد المنشأ تدور حول فكرة إثبات حدوث تحول جوهري، بمعنى تحول المدخلات المستخدمة في الإنتاج إلى سلعة مختلفة يمكن إدراجها تحت بند جمركي مختلف أو تحقق قيمة مضافة معينة محلياً أو إجراء عمليات تصنيعية بعينها. وتتسم قواعد المنشأ في كافة الأحوال بالتعقيد، ولا يمكن المفاضلة بين أساليب القياس السابقة نظراً لأن كلاً منها تحتوى على بعض المزايا أو العيوب التي يصعب مقارنتها. كما أن كافة أساليب إثبات المنشأ مكلفة وتستغرق وقتاًطويلاً فضلاً عما تستلزمه من دراية تامة بتفاصيل العملية التصنيعية.وهنا يتضح مدى أهمية تحديد الطريقة التي يتم على أساسها إثبات المنشأ، حيث أن التحدي الذي تواجهه إتفاقيات التجارة العالمية يتمثل في صياغة قواعد واضحة ومتسقة وسهلة التطبيق من الناحية العملية ومتسقة ومن الممكن إستخدامها لتحديد المنشأ مسبقاً. وتنطوي القواعد شديدة التفاصيل على ذات المشاكل المتضمنة في قواعد المنشأ المتسمة بالبساطة. وتلعب جماعات الضغط والاعتبارات السياسية والقوى الاحتكارية دوراً كبيراً في صياغة قواعد المنشأ. وهنا أيضاً تتضح أهمية صياغة قواعد بسيطة ومتسقة للمنشأ.

الآثار الإقتصادية لقواعد المنشأ

على الرغم من أهمية دراسة الآثار الإقتصادية لقواعد المنشأ إلا أننا نجد أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تعد محدودة للغاية، خاصة إذا ما قورنت بالدراسات القانونية التي تمت حول القواعد المحددة لقواعد المنشأ والتكييف القانوني لها، وكذلك الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وجود منازعات حول إثبات المنشأ (Falvey, 1997). وفيما يلي نقوم بعرض الآثار الإقتصادية المتوقعة لتطبيق قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات التجارة على كل من تدفقات السلع والخدمات بين البلدان المختلفة والسلوك الاقتصادي للمنشآت والاستثمار والرفاهة الإقتصادية.

- **الآثار على السلوك الاقتصادي للمنشآت:** يرى كثير من الاقتصاديين أن اتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية الأكثر كفاءة يستلزم أن تعامل المشروعات قواعد المنشأ كأحد العوامل التي تحدد تكلفة الإنتاج. فعندما تقوم المنشأة التي تسعى إلى تعظيم أرباحها باختيار الفن الإنتاجي الذي سوف تستخدمه فإن قرار اختيار المدخلات المستخدمة لا يتوقف فقط على أسعارها وإنما لابد من مراعاة تأثير هذا الاختيار على تحديد منشأ المنتج النهائي. وقد تؤدى قواعد المنشأ إلى اتخاذ قرار بشراء مدخلات مرتفعة التكلفة بدلاً من تلك المنخفضة التكلفة التي يتم استيرادها من دول أخرى أو يتم إنتاجها محلياً لمجرد أن المدخلات الأولى تؤدي إلى إكساب المنتج النهائي صفة المنشأ بينما لا تستطيع المجموعة الثانية ذلك. وبالتالي فإنه يتم تحويل الطلب على المدخلات من المنتجين الأكثر تنافساً إلى آخرين أقل تنافساً وأكثر تكلفةً. فضلاً عن هذا فقد يؤدي ارتفاع تكلفة المدخلات إلى قيام المنشأة بتخفيض العمالة المستخدمة في الإنتاج في محاولة منها لتعويض الارتفاع في تكلفة المدخلات المستخدمة شريطة أن يسمح الفن الإنتاجي المستخدم بذلك (Falvey, 1997).

وكلما ارتفعت الأرباح المتوقعة بما يفوق تكلفة تطبيق قواعد المنشأ كلما كان لدى المنشآت دافعاً أكبر لتنفيذ هذه القواعد. أما إذا كان العكس صحيحاً فإن المنشآت تفضل سداد التعريفة الجمركية على المنتجات التي لم تكتسب صفة المنشأ وذلك بدلاً من تحملها لخسائر أكبر.ومن العوامل المؤثرة في مجال تطبيق المشروعات لقواعد المنشأ دخول البلدان في أكثر من إتفاقية للتجارة، ومن ثم تصبح هناك أكثر من مجموعة لقواعد المنشأ. وتقوم المنشآت التي تهدف إلى الربح باتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج بناءً على مقارنة الأرباح بالتكلفة المتوقعة Cost-benefit Analysis مما يشكل تكلفة إضافية على هذه المنشآت. كما أن تضارب قواعد المنشأ المتضمنة في الإتفاقيات المختلفة يزيد من صعوبة اتخاذ الشركات للقرارات الإنتاجية ويستغرق وقتاً طويلاً.

- **الآثار الإقتصادية المتوقعة على التجارة**: يتوقف تأثير قواعد المنشأ، نظرياً، على تدفقات السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء في إتفاقيات التجارة على مدى صعوبة تطبيق هذه القواعد. فكلما كانت هذه القواعد بسيطة وسهلة التنفيذ ومباشرة، كلما أدت إلى زيادة تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في إتفاقية التجارة. أما إذا زادت درجة تعقيد هذه القواعد بحيث يصعب تطبيقها فيكون تأثيرها سلبياً ، وتتحول قواعد المنشأ إلى أحد العوائق الفنية للتجارة. وكما سبق أن ذكرنا فإن اشتمال إتفاقيات التجارة الحرة على قواعد سهلة لتحديد المنشأ يؤدى إلى تحويل التجارة. وكلما زادت درجة تعقيد قواعد المنشأ كلما أصبح من الصعب مرور السلع نظراً لصعوبة اكتساب هذه السلع لمنشأ الدول التي يتم التصدير منها. ومن ثم فإنه لابد من محاولة التوفيق بين هذه الاعتبارات عند صياغة قواعد المنشأ، بحيث تتم المفاضلة بين اعتبارات السهولة والوضوح والأثر على زيادة حجم التبادل التجاري.

- **أثر قواعد المنشأ على تخصص الشركات Specialization:** من المتوقع أن يكون لقواعد المنشأ آثار تخصيصية على المنشآت، حيث أنه في ظل فرض قواعد صارمة للمنشأ فإن المنشآت تفاضل بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج بهدف التصدير. فكلما زاد عدد الشركات التي تنتج بهدف التصدير كلما أدى هذا إلى زيادة الطلب على المواد الأولية المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. فإذا كانت أسعار هذه المدخلات أعلى من مثيلاتها المستوردة من دول أخرى، كلما ارتفعت تكلفة الإنتاج وفقدت المنشآت قدرتها التنافسية (Falvey, 1997).

يواجه المصدرون المحليون منافسة شديدة من جانب الشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات. فهذه الشركات لديها علامات تجارية خاصة بها، ولديها من العملاء من لا ترغب في فقدهم بسهولة لصالح منافسيها في الدول المختلفة. وتتوقف قدرة الشركات المحلية على مواجهة هذه التحديات على مدى قدرة منتجاتها على تطبيق قواعد المنشأ، وعلى أسعار هذه المنتجات ونوعيتها وسرعة وصولها لمنافذ البيع، وكذلك على مدى قدرتها على مقابلة الشروط الأخرى كالاعتبارات البيئية وما شابه ذلك.

- **أثر قواعد المنشأ على القرارات الخاصة بتحديد موقع الإنتاج:** تؤثر قواعد المنشأ الصارمة سلباً على قرارات المنتجين الخاصة بتحديد موقع الإنتاج، فقد تتخذ بعض المنشآت قراراً بتجميع عدد من العمليات التصنيعية في مكان واحد بهدف الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لها وذلك دون الالتفات لاعتبارات الكفاءة الإقتصادية. كما أن المباحثات الجارية من أجل التوصل إلى مجموعة متسقة من قواعد المنشأ يسيطر عليها في الأساس هدف خدمة الأغراض الصناعية Industry Driven نظراً لتعلقها بالسلع الصناعية بشكل عام وبالعمليات التصنيعية بصفة خاصة، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تتأثر قرارات توطين الصناعات المختلفة بقواعد المنشأ. وكلما زادت درجة صعوبة هذه القواعد كلما زادت درجة تركز العمليات الصناعية في عدد قليل من الدول من أجل اكتساب المنتج النهائي لمنشأ هذه الدول. وينبثق عن ذلك تغيير خريطة المشروعات الصناعية وفقاً لقدرة المنشآت على تطبيق قواعد المنشأ. إضافة إلى ذلك فإنها تؤثر أيضاً على توزيع الموارد الإقتصادية (LaNassa, 1995).

وفي ضوء ما تقدم، يثار التساؤل حول مدى تأثير قواعد المنشأ على تعظيم إستفادة الدول العربية من تلك القواعد المنصوص عليها في إتفاقيات المشاركة الأوروبية وفي منطقة التجارة العربية الحرة. وقبل محاولة الإجابة على هذا التساؤل نستعرض السمات الرئيسية لقواعد المنشأ الخاصة بإتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية ومنطقة التجارة العربية وكذلك آثارها الإقتصادية المتوقعة.

قواعد المنشأ في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية وفي إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة: نظرة نقدية

يستهدف هذا الجزء استعراض السمات الرئيسية لكل من قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية، وتلك الموجودة في إتفاقية إقامة منطقة تجارة عربية حرة، ثم ينتقل إلى دراسة إنعكاس قواعد المنشأ الأوروبية والعربية على إستفادة الدول العربية من إقامة منطقة تجارة حرة في ما بينها.

قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية

يتبنى الاتحاد الأوروبي مبدأ التحول الجوهري لتحديد قواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام مواد أولية مستوردة من أكثر من دولة أو تلك التي تم إنتاجها في أكثر من مكان[9]. ويتم التعرف على حدوث تغيير جوهري من خلال (1) اشتراط حدوث تغيير في البند الجمركي أو (2) تحديد قائمة من العمليات التصنيعية التي تؤدي إلى إكساب صفة المنشأ[10] أو(3) إشتراط إستخدام نسبة معينة من المواد الخام المحلية أو تحقيق قيمة مضافة محددة (Vermulst, 1994).

ويتضمن بروتوكول قواعد المنشأ الأوروبية بنداً خاصاً بالسلع المنتجة بالكامل في الدولة والتي تكتسب مباشرة منشأ هذه الدولة، بالإضافة إلى بند منفصل للمواد الأولية مثل المعادن الأساسية والمنتجات الزراعية والأسماك والحيوانات الحية. ويتميز هذان البندان بالسهولة والوضوح. أما بالنسبة لتحديد منشأ السلع المنتجة باستخدام مواد خام من أكثر من دولة، فإن المنتج النهائي يكتسب منشأ الدولة التي حدث بها آخر تغيير جوهري[11] بحيث ينتج عنه منتج جديد أو يمكن اعتباره من أهم مراحل العملية الإنتاجية. وعند تعذر إثبات حدوث تغيير جوهري، يتم تحديد عمليات إنتاجية بعينها يتم القيام بها كشرط لاكتساب المنشأ. أما في حالة عدم إمكانية تطبيق هذا الشرط فيستخدم أسلوب القيمة المضافة، حيث تشترط قواعد المنشأ ضرورة إضافة قيمة معينة محلياً لقيمة المنتج مقومة على أساس سعر السلعة عند باب المصنع Ex Factory Cost.

ووفقاً لقواعد المنشأ الأوروبية، فإن السلع التي يثبت إجراء تغيير لمكان إنتاجها أو تجميعها أو ما شابه ذلك لمجرد التحايل على القواعد والقوانين المتضمنة في الإتفاقيات المختلفة فإنه لن يسمح لها باكتساب المنشأ. وفي حالة إثبات الصفة الإقليمية The Territorial Principle على منتج معين نتيجة لإجراء تغيير في موقع الإنتاج، فإنه سوف يقع على عاتق المنتجين إثبات وجود دوافع ومبررات قوية أدت إلى نقل عمليات إنتاجية معينة إلى مناطق إنتاج محددة. والغرض من فرض مثل هذه

---

(9) وقد حدد الملحق رقم (د .1) من إتفاقية كيوتو The Kyoto Convention، وهي إتفاقية دولية، يستخدمها الاتحاد الأوروبي في تعريف قواعد المنشأ ويلجأ إليها في حالات التحكيم، تسعى إلى التنسيق بين قواعد المنشأ المختلفة تحت إشراف المجلس التعاوني للجمارك(CCC) The Customs Cooperation Council، الخطوط العريضة لتعريف مفهوم التحول الجوهري المستخدم في تحديد قواعد المنشأ وذلك على اعتبار أن السلع النهائية تكتسب منشأ الدولة التي تم فيها آخر تغيير صناعي أو إنتاجي جوهري يسفر عن منتج جديد ذو صفات خاصة.

(10) كما حددت الإتفاقية مجموعة من العمليات التصنيعية التي لا تؤدي إلى إكساب السلع المختلفة لصفة المنشأ . وتشمل هذه العمليات: عمليات حفظ المنتجات خلال النقل والتخزين، عمليات لازمة لتعليب المنتجات لتسويقها وإعدادها للشحن، وعمليات التجميع البسيطة، والعمليات التي لا ينتج عنها إصباغ صفة جديدة على المنتج المستخدم في إنتاجه مدخلات مستوردة من أكثر من دولة واحدة.

(11) على الرغم من وجود اختلاف حول صياغة تعريف واضح وصريح لهذا المبدأ يكون قابلاً للتطبيق.

الإجراءات هو القضاء على أية محاولة للمراوغة والتحايل على القانون. ويطبق الاتحاد الأوروبي في إتفاقيات المشاركة الإقتصادية التي يبرمها مع الدول الأخرى مبدأ التراكم الثنائي Bilateral Cummulation، وفي بعض الأحيان يضيف الاتحاد ميزة السماح بالتراكم الإقليمي Diagonal Cummulation لبعض الدول، كما يسمح الاتحاد باستخدام القواعد السلبية Negative Lists.

وتتبع التعقيدات الشديدة في قواعد المنشأ الأوروبية من كونها تحاول تحقيق المعادلة الصعبة بين الدقة والتفصيل من جهة والمرونة من جهة أخرى. كما يغلب عليها الطابع العشوائي، خاصة في مجالات تحديد منشأ بعض السلع وإثبات الإغراق والقواعد الكمية، حيث تم تحديدها كرد فعل لظروف معينة، بحيث لا تمثل قواعد المنشأ كياناً متكاملاً، وإنما تبدو كردود أفعال لظروف معينة. فعلى سبيل المثال، نجد أن الاختبار الفني السلبي الخاص بآلات النسخ قد تمت صياغته بحيث يؤثر على تصدير آلات النسخ اليابانية، المنتجة في كاليفورنيا، إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن المشاكل التي أثيرت بشأن الدوائر الكهربائية والحلول التي اقترحت لها قد أفادت المنتجين الأوروبيين، وتحاشت بذلك قضايا إغراق كثيرة كان من الممكن حدوثها (Vermulst, 1994).

ولا تختلف قواعد المنشأ التي يطبقها الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، عن تلك المتضمنة في إتفاقات المشاركة مع الدول العربية. غير أن الاتحاد الأوروبي قد يعطى بعض المزايا لبعض الدول كدول شرق ووسط أوروبا ويحجبها عن الدول العربية. ونذكر في هذا الشأن نقطتين هامتين: الأولى، تتعلق بالدروباك والثانية، بمستوى التراكم المسموح به في إطار هذه الإتفاقيات. ففيما يتعلق بالدروباك، نجد أن إتفاقية المشاركة المزمع توقيعها بين الاتحاد الأوروبي ومصر، على سبيل المثال، تنص على أن المواد الخام المستوردة والمستخدمة في إنتاج سلع نهائية، لن تتمتع بميزة استرداد الرسوم الجمركية التي قام المستوردون بسدادها على تلك الخامات عند تصدير المنتجات النهائية التي استخدمت في إنتاجها. ويعتبر هذا البند مجحفاً للمنتجين، كما أنه لم يكن موجوداً في المسودات الأولى من الإتفاقية، ولم تتضمنه إتفاقيات المشاركة الأوروبية بين الاتحاد وكل من تونس والمغرب. ويؤثر هذا الشرط سلباً على الصادرات المصرية، لما يمثله من عبء إضافي على المنتجين كتكلفة. كما أن وجوده في بعض الإتفاقيات دون غيرها يؤدي إلى خلق نوع من التنافس بين الدول العربية بدلاً من تكاملها في إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

الأمر الثاني يتعلق بالتراكم المسموح به في إتفاقيات المشاركة الأوروبية، حيث منح الاتحاد حق التراكم الإقليمي لبعض الدول دون الأخرى.ففي حين تتمتع منطقة التجارة الحرة EFTA[12] بالتكامل الثنائى والإقليمي، نجد أن الدول العربية قد حرمت من التمتع بمزايا التراكم الإقليمي. وننتقل الآن لدراسة قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الموحدة.

قواعد المنشأ المنصوص عليها في إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة

صدر إعلان إقامة منطقة التجارة العربية الحرة في عام 1997، تفعيلاً لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد تضمن هذا الإعلان مادة خاصة بقواعد المنشأ تنص على أن كافة المنتجات التي تدخل في التبادل التجاري الحر بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأعضاء تخضع لقواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد نصت قواعد المنشأ العربية على أنه "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الإتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40٪ من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها." ووفقاً لهذه القواعد، تعتبر السلعة

(12) European Free Trade Area

ذات منشأ وطني إذا كانت منتجة بالكامل في بلد المنشأ، أما إذا كانت السلع مصنعة من مواد أولوية مستوردة فإن المنتج النهائي لا يكتسب المنشأ إلا إذا كانت القيمة المضافة الناتجة محلياً لا تقل عن 40 ٪.

ويتم حساب القيمة المضافة وفقا لقواعد المنشأ العربية، بأخذ العناصر التالية بالاعتبار: كافة الأجور والمرتبات، إستهلاك الأصول الثابتة، الإيجارات، تكلفة التمويل، المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني، الوقود والكهرباء والماء، المصروفات العمومية والإدارية ونفقات أخرى متنوعة. وتحتسب نسبة القيمة المضافة وفقاً لأسلوب الصيغة التجميعية لعناصر القيمة المضافة، على أساس نسبة القيمة المضافة (مجموعة العناصر السابقة) إلى القيمة النهائية للسلع عند باب المصنع Ex-Factory Price، التي تحتسب على أساس القيمة المضافة مضافاً إليها المدخلات الأجنبية مطروحاً منها الرسوم والضرائب المفروضة عليها. أما الأسلوب الثاني المستخدم لحساب القيمة المضافة، فيعتمد على أسلوب القيمة النهائية للسلعة، وتحسب بطرح قيمة المواد المستوردة الداخلة في التصنيع (بعد طرح الرسوم والضرائب المفروضة عليها) من القيمة النهائية للسلعة عند باب المصنع، ويقسم الناتج على القيمة النهائية للسلعة عند باب المصنع. ومما سبق، يتضح أن القيمة المضافة تعتبر الفرق بين القيمة النهائية للسلعة وقيمة المواد المستوردة الداخلة في عملية الإنتاج بعد طرح الضرائب والرسوم المفروضة عليها. ولا يدخل في حساب القيمة النهائية للسلعة الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج المحلية المفروضة عليها أو على المدخلات. أما قيمة المدخلات المستخدمة في الإنتاج، فتحتسب على أساس السعر الذي اشتريت به من الخارج، دون إضافة مصاريف النقل الداخلي أو غيرها من المصروفات غير المباشرة.

وبالإضافة إلى القيمة المضافة، فإن قواعد المنشأ العربية تستخدم التغير في البند الجمركي والاختبارات الفنية لتحديد المنشأ. ولا تتضمن هذه القواعد أية قوائم سلبية، إلا في الحالات التي يتعذر فيها التحديد الإيجابي لقواعد المنشأ. كما أنها تشترط أن تطبق على كافة الدول بطريقة متسقة وموحدة ومنصفة ومعقولة، على أن لا تحدث أية آثار تشويهية أو أن تكون مقيدة للتجارة العربية أو مخلة بها. كما تسمح قواعد المنشأ العربية بالتراكم، حيث تعامل مدخلات الإنتاج المستوردة من بلد عربي آخر معاملة المدخلات الوطنية، إذا ما توفرت فيها نسبة الـ40٪ في بلد المنشأ. وتشتمل أيضاً على بند خاص بالعمليات التصنيعية الثانوية غير الكافية لإكساب صفة المنشأ. وقد تضمنت الإتفاقية القواعد المتبعة لإثبات المنشأ، كإصدار شهادة المنشأ وتصديقها ووضع دلالة المنشأ على البضاعة وما شابه. إضافة إلى ذلك، فإن قواعد المنشأ قد حددت آلية فض المنازعات في قضايا إثبات المنشأ.

الآثار المتوقعة لقواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية على منطقة التجارة العربية الحرة

في ضوء استعراض قواعد المنشأ الأوروبية – العربية وتلك المتضمنة في إتفاقية التجارة العربية الحرة، يتضح لنا وضوح قواعد المنشأ العربية وسهولتها، خاصة إذا ما قورنت بقواعد المنشأ الأوروبية. وقد وجهت للأخيرة عدة انتقادات من أهمها، أنها تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، حيث يصعب التنبؤ بها. وفيما يتعلق بأسلوب القياس، فإن قواعد المنشأ العربية تختلف عن نظيراتها الأوروبية المعتمدة على التغيير الجوهري وليس على القيمة المضافة كأساس لتحديد المنشأ. وفي الحالات التي يستخدم فيها أسلوب القيمة المضافة لإثبات المنشأ فإن النسبة لا تكون ثابتة، كما أنها تفوق في بعض الأحيان نسبة الـ40٪ التي تحددها قواعد المنشأ العربية، فضلاً عن إختلاف أسلوب حساب القيمة المضافة بين الاتفاقيتين.

كما إن قواعد المنشأ الأوروبية تسعى لتحقيق الأهداف التجارية لدول الاتحاد الأوروبي دون

غيرها، ناهيك عما تخلقه من خللٍ شديدٍ في الإجراءات. إضافة إلى ما سبق، فإننا نجد أن الاتحاد الأوروبي يطبق عدة أنواع من قواعد المنشأ، فهناك قواعد المنشأ التفضيلية المتضمنة في إتفاقيات التجارة المختلفة، وقواعد المنشأ العامة غير التفضيلية، وهناك نوع ثالث من القواعد يستخدم لتحديد المنتجات، ونوع آخر سابق لتحديد الإغراق وآخر لاحق لذلك، بالإضافة إلى تلك القواعد المستخدمة في تحديد القيود الكمية. كما تختلف قواعد المنشأ العربية عن نظيرتها الأوروبية في كون الأخيرة تسمح بتطبيق القوائم السلبية، بينما لا تحتوى الأولى على مثل هذه القوائم.

ونظراً لأن قواعد المنشأ الأوروبية تتم صياغتها، في بعض الأحيان، لتحديد أهداف معينة للفئات المستفيدة، فإنه من المنتظر أن ينتج عنها آثار تشويهية على التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي وشركائه المختلفين. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يواجه إنتقادا شديداً يتعلق بحجب شركائه التجاريين عن المشاركة في عملية إعادة صياغة قواعد المنشأ. فهذا الحق مكفول فقط للاتحاد الأوروبي، ولا تستطيع أي من القوى المرتبطة بالاتحاد بعلاقات تجارية مناقشة هذه القواعد أو محاولة تعديلها بما يتناسب مع ظروفها الخاصة. ويقتصر حق هذه الدول على التدخل فقط في حالة رفض الاتحاد الأوروبي شهادة المنشأ أو الشك في كونها مزورة، أو في حالة رفع قضية إغراق مما يضطر الجهات المعنية إلى النظر فيها، وفي هذه الحالة يصبح من حق هذه الدول توضيح الأضرار التي لحقت بها من جراء تطبيق قواعد المنشأ الأوروبية. إن السماح للدول بالتعبير عن المشاكل التي تعاني منها، يؤدي بالتالي إلى تخفيض تكلفة مثل هذه القضايا فضلاً عما يحدثه من زيادة الثقة في النظام المطبق في الاتحاد الأوروبي.

ويؤدى ارتفاع درجة تعقيد قواعد المنشأ الأوروبية إلى آثارٍ سلبية على زيادة تدفقات السلع بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية، غير أن هذا التعقيد، قد يؤدى إلى منع حدوث تحويل للتجارة. ولا يمكن توقع الأثر النهائي لهذين الأثريين إلا من خلال الواقع العملي. وتؤدى إتفاقيات المشاركة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية مثل تونس والمغرب والسلطة الفلسطينية والأردن، وتلك المزمع إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها مع كل من مصر ولبنان وسوريا إلى خلق نوع من التخصصية بين الشركات العاملة في هذه الدول، مما يؤدي التي توزيع أفضل للموارد وقدرة أكبر على التصدير لدول الاتحاد الأوروبي، مما يزيد من قدرة هذه الشركات على الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لها. غير أن تطبيق قواعد صارمة وبالغة التعقيد لتحديد منشأ السلع المختلفة، قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح المتوقعة من إتفاقيات المشاركة فضلاً عن تبديد جهود هذه الدول في مجال تحرير التجارة، حيث أن شدة تعقيد قواعد المنشأ قد تؤدي في النهاية إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركات العاملة في الدول العربية بدلاً من تكاملها لتحقيق أرباح أكثر لكافة هذه الشركات.

إن التنسيق بين قواعد المنشأ العربية والأوروبية من أجل تعظيم الفائدة المتوقعة من هذه الإتفاقيات يكتسب أهمية كبيرة [13]. فبصفة عامة، يؤدى إختلاف قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات التجارة الحرة المبرمة بين أطراف مختلفة إلى انخفاض درجة الاستفادة من هذه الإتفاقيات، فعلى سبيل المثال نجد أن المنتجات التي تكتسب المنشأ الأوروبي في إطار إتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق ووسط أوروبا تصبح غير قادرة على إثبات المنشأ وفقاً للقواعد المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع دول المغرب العربي. ويترتب على ذلك صعوبة قيام المنشآت المختلفة بالمنافسة في أكثر من سوق خارجية واحدة من خلال تصدير نفس المنتجات. حيث تتمتع هذه المنتجات بالمعاملة التفضيلية في السوق الذي تتحقق فيه قواعد المنشأ، بينما لا تحصل على نفس المعاملة التفضيلية في السوق الذي يطبق قواعد مختلفة لإثبات المنشأ. وينتج عما سبق إرتفاع تكلفة تطبيق قواعد المنشأ المختلفة المتضمنة في إتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف وغيرها.

---

(13) في سبتمبر 1998 تم تشكيل لجنة من خبراء من وزارة الصناعة المصرية لصياغة قواعد منشأ عربية متسقة مع نظيرتها الأوروبية، وقد فرغت بالفعل هذه اللجنة من مهمتها وسيتم إعلان وتطبيق قواعد المنشأ العربية الجديدة فور إجازتها من الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الموحدة.

ويؤدي التنسيق بين قواعد المنشأ المختلفة إلى تيسير عملية التراكم في حالة سماح الاتحاد الأوروبي بتضمينه إتفاقيات المشاركة مع الدول العربية. ويلعب التراكم دوراً أساسياً في تخفيض أو حتى منع الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق قواعد صارمة للمنشأ، كما هو الحال بالنسبة لقواعد المنشأ الأوروبية. فعلى سبيل المثال، قد يسمح الاتحاد الأوروبي لدولة من تلك الموقعة على إتفاقية مشاركة إقتصادية بالحصول على ميزة التراكم مع منطقة تجارة حرة أخرى تكون هذه الدولة عضواً فيها، كما هو الحال بالنسبة للتراكم الإقليمي بين الاتحاد و EFTA والمطبق في منطقة التجارة الحرة المبرمة بين دول وسط أوروبا.

وبعد استعراض قواعد المنشأ العربية والأوروبية ومدى التشابه والاختلاف في ما بينها وتأثيرها – من الناحية النظرية – على التجارة والسلوك الاقتصادي للمنشآت والتخصص، نعود لطرح التساؤل حول مدى تأثير هذه القواعد على تنمية وتشجيع التجارة بين البلدان العربية. ويتضح لنا من التحليل السابق، ضرورة توافر شرطين أساسيين لتعظيم استفادة الدول العربية من إتفاقيات المشاركة المبرمة مع الاتحاد، ومن تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة. الشرط الأول، يتعلق بضرورة التنسيق بين قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية وتلك المتضمنة في إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة. أما الشرط الثاني، فيتعلق بضرورة السماح بتطبيق قواعد المنشأ التراكمية في الإتفاقيات المبرمة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وكذلك في إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة. ويعتبر هذان الشرطان ضروريان وليسا كافيين للجزم بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية كنتيجة مباشرة لإبرام إتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية، والشروع في تنفيذ إتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة. وننتقل في الجزء التالي إلى دراسة الشروط الكافية التي من شأنها تنشيط التجارة العربية في ضوء التزامات هذه الدول الإقليمية.

أثر قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية وتلك الخاصة بمنطقة التجارة العربية الحرة على تنشيط التجارة العربية

وكما سبق أن ذكرنا فإنه بافتراض تحقق شرطي الاتساق بين مجموعتي قواعد المنشأ، وكذلك السماح بالتراكم القطري بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، لابد من التأكد من توافر مجال للتجارة بين البلدان العربية وخاصة في مجال المستلزمات الوسيطة، وذلك لتحليل مدى قدرة هذه البلدان على زيادة التعاون في ما بينها من أجل تطبيق قواعد المنشأ على نحو يزيد من قدراتها التصديرية للاتحاد الأوروبي. ونظراً لصعوبة القيام بهذا التحليل بالنسبة لكافة الدول العربية، فسوف يقتصر التحليل على ثلاثة دول هي مصر وتونس والمغرب، باعتبارها أعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة، وكذلك نظراً لأن مصر في طريقها لتوقيع إتفاقية المشاركة مع الاتحاد، كما قامت كل من تونس والمغرب بالفعل بإبرام إتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، هذا فضلاً عن توافر البيانات اللازمة والخاصة بهذه الدول. وحتى يكون التحليل مفيداً ومحدداً، فسوف نركز على دراسة إمكانية وجود تعاون بين كل من مصر وتونس والمغرب في مجال صناعة الغزل والنسيج[14]. وقد وقع الاختيار على صناعة الغزل

(14) ومن المعروف أنه وفقا لمنظمة التجارة العالمية تخضع صناعة الغزل والنسيج لإتفاقية The Agreement on Textiles and Clothing (ATC) التي حلت محل إتفاقية الألياف المتعددة. وتعد إتفاقية ATC مرحلة انتقالية حتى يتم إدماج السلع التي تخضع لها هذه الإتفاقية في إتفاقية الجات خلال عشرة أعوام تنتهي عام 2005. وتتضمن هذه الإتفاقية ثلاثة مراحل؛ الأولى تبدأ في 1998/1/1 وتغطى 16% من اجمإلي تجارة الأعضاء عام 1990، والمرحلة الثانية تبدأ في 1998/1/1 وتغطي 17% والثالثة تبدأ في 2002/1/1 وتغطي 18%. أما الـ49% المتبقية فيتم إدماجها في الإتفاقية في 2005/1/1.

والنسيج نظراً لأهميتها لهذه الدول الثلاث[15]. ويوضح الملحق الإحصائي الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج في الدول الثلاث بالاعتماد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة. ويتضح من هذا الملحق أن أعلى قيمة للميزة النسبية الظاهرة في مصر تبلغ 8.79 في إنتاج القطن، كما تبلغ 5.53 للمنسوجات و1.48 للملابس الجاهزة. أما في تونس فتبلغ قيم الميزة النسبية الظاهرة للقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة 0.32 و0.84 و10.97 على التوالي، مقارنة بأعلى قيمة للأسمدة والتي تبلغ 19.13. وتبلغ الميزة النسبية لهذه القطاعات قيماً أقل في المغرب حيث تبلغ 0.15 بالنسبة للقطن و1.55 بالنسبة للمنسوجات و5.92 بالنسبة للملابس الجاهزة، في حين تبلغ أقصى قيمة للميزة النسبية الظاهرة 31.60 في \الأسمدة الطبيعية.

وبتحليل الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في مجال المستلزمات السلعية، بصفة عامة، وفي مجال صناعة الغزل والنسيج على وجه الخصوص، نجد على سبيل المثال، أن واردات مصر من المستلزمات الوسيطة في عام 1998 مثلت حوالي 27٪ من إجمالي الواردات كما مثلت الواردات من هذه السلع من الدول العربية 11٪ من إجمالي واردات مصر من المستلزمات الوسيطة لنفس العام. كما أن صادرات مصر من المستلزمات الوسيطة إلى الدول العربية بلغت في عام 1998 ما نسبته 9٪ من إجمالي صادرات مصر من هذه السلع و5٪ من صادراتها الكلية [16]. مما سبق يتضح أن واردات مصر وصادراتها من السلع الوسيطة من وإلى الدول العربية تمثل نسبة عالية من إجمالي صادرات وواردات مصر من هذه السلع.

كما يتضح لنا أيضا أنه بقياس مؤشر تماثل الصادرات [17] Export Similarity Index (جدول 2) ومؤشر التكامل التجاري[18] Trade Complementarity Index (جدول 3) المحسوبة باستخدام أحدث بيانات دولية متاحة أن متوسط درجة تماثل الصادرات الكلية للدول الثلاث في الفترة من 1992 وحتى 1996 بلغ 27٪ بالنسبة لصادرات كل من مصر وتونس و25 ٪ بالنسبة لصادرات كل من مصر والمغرب. أما بالنسبة لصادرات هذه الدول من الصناعات التحويلية، فتبلغ 14 ٪ بالنسبة لصادرات مصر وتونس من هذه الصناعات، و16٪ بالنسبة لصادرات مصر والمغرب. ويعتبر مؤشر تماثل الصادرات منخفضاً نسبياً، مشيراً إلى وجود تماثل في الهياكل الإنتاجية لهذه الدول،

---

(15) بلغت نسبة مساهمة هذه الصناعة 39.38**%** من القيمة المضافة للصناعة في مصر و15.51**%** بالنسبة لتونس وذلك عام 1997 (بيانات المغرب غير متاحة) (World Bank, 2000) . كما يتضح إرتفاع نسبة مساهمتها في صادرات الدول الثلاث إلى الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة ما تصدره مصر إلى الاتحاد من منتجات صناعة الغزل والنسيج 24**%** من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد، بينما تبلغ هذه النسبة 53**%** في تونس و42**%** في المغرب (Eurostat, 1998) . كما أن الميزة النسبية لهذه الصناعة بلغت 2.8**%** في مصر و0.7**%** في المغرب و1**%** في تونس (ERF, 1998) .

(16) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، 1999

(17) يستخدم مؤشر تماثل الصادرات لقياس مدى التشابه بين هيكل صادرات دولتين ويقاس باستخدام المعادلة التالية: $ES_{jk} = ? Min (x_{ij}, x_{ik})$ حيث ES_{jk} مؤشر تشابه الصادرات بين الدولتين k , j و x_{ij} : نصيب صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j ، x_i نصيب صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة (فوزي، 1999)

(18) يستخدم مقياس تكامل التجارة Trade Complementarity Index لقياس مدى تشابه هيكل صادرات دولة ما مع هيكل واردات دولة أخرى. وكلما زادت درجة التشابه كلما أدى ذلك إلى تسهيل إتفاقيات التجارة الإقليمية، حيث لا تضطر الدول الأعضاء في منطقة التجارة الإقليمية إلى الاعتماد على دول أخرى خارج المنطقة كمصدر للسلع المستوردة أو كسوق لمنتجاتها . ويقاس مؤشر تكامل التجارة بين دولتين (Cij) K, J على أنه: $Cij = 100 - ?|m_{ik} - x_{ij}|/2$ حيث: m_{ik} نصيب واردات الدولة K من السلعة i من إجمالي الواردات وx_{ij} نصيب صادرات الدولة j من السلعة i من إجمالي الصادرات. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر إذا لم يكن هناك أي تشابه بين السلع التي تستوردها دولة ما وبين تلك التي تصدرها دولة أخرى و 100 في حالة التطابق التام بين نصيب الصادرات والواردات في الدولتين(Yeats, A. (1998

مما يشجع على زيادة التبادل التجاري في الأنشطة أو الصناعات Inter-industry Trade بين هذه الدول (حلمي، 2000). ومن الممكن حدوث زيادة في التبادل التجاري بينها في مجال الصناعات التحويلية Intra-industry Trade. وبتقدير مؤشر التماثل بالنسبة لصادرات هذه الدول من الغزل والنسيج فإننا نجد أنه يصل إلى 23٪ بالنسبة لصادرات مصر وتونس من الغزل والنسيج وإلى 27.8٪ بالنسبة لصادرات مصر والمغرب من نفس المنتجات. مما يعنى أن هناك فرصاً للتكامل بين هذه الدول في مجال صناعة الغزل والنسيج. وبحساب مؤشر تماثل التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي نجد أنه منخفض، حيث يصل إلى 3% فقط في عام 1996.

جدول 2: مؤشر تماثل التجارة

مؤشر تماثل التجارة*		(1992-96) ٪
مؤشر تماثل الصادرات الكلية	بين مصر وتونس	26
	بين مصر والمغرب	25
مؤشر تماثل صادرات الصناعات التحويلية	بين مصر وتونس	14
	بين مصر والمغرب	16
مؤشر تماثل صادرات الغزل والنسيج	بين مصر وتونس	23
	بين مصر والمغرب	28
مؤشر تماثل الصادرات الكلية	بين مصر والاتحاد الأوروبي	33
مؤشر تماثل صادرات الصناعات التحويلية	بين مصر والاتحاد الأوروبي	31
مؤشر تماثل صادرات الغزل والنسيج	بين مصر والاتحاد الأوروبي	3

المصدر: تم حساب هذه المؤشرات باستخدام بيانات UNCTAD, International Trade Statistics Yearbook, 1997 و-Trade Analysis System, CD Rom. وقد حسبت مؤشرات تماثل الصادرات عن متوسط الفترة 1992-1996بالنسبة لمصر وتونس والمغرب. أما بالنسبة لمؤشرات تماثل التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي فقد تم حسابها لعام 1996.

وقد أسفر تقدير مؤشرات التكامل التجاري بين هذه الدول عن ارتفاع درجة التكامل المحتملة بين الصادرات المصرية والواردات المغربية (32٪) وبين الصادرات المصرية والواردات التونسية (29٪) مقارنة بالواردات المصرية والصادرات التونسية (21٪) والصادرات المغربية (20.٪). وإذا قمنا بحساب هذا المؤشر بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج (جدول 4)، فإننا نجد أن درجة التكامل المحتملة بين الواردات المصرية والصادرات المغربية من هذه المنتجات (32٪) وكذلك بين الواردات المغربية والصادرات المصرية (28٪)، وهو ما يفوق درجة التكامل بين الواردات المصرية والصادرات التونسية (24٪) وبين الواردات التونسية والصادرات المصرية (21٪).

جدول 3: مؤشر تكامل التجارة في صناعة الغزل والنسيج

مؤشر تكامل التجارة (1995-97) ٪	الواردات المصرية والصادرات التونسية	الواردات المصرية والصادرات المغربية	الواردات التونسية والصادرات المصرية	الواردات المغربية والصادرات المصرية
الغزل والنسيج	24	32	21	28
الألياف	87	88	93	93
الغزول	71	71	30	48
الملابس الجاهزة	67	74	84	87

المصدر: تم حساب هذه المؤشرات باستخدام بيانات UNCTAD, International Trade Statistics Yearbook, 1997 وTrade Analysis System, CD-Rom. وقد حسبت مؤشرات تكامل التجارة عن متوسط الفترة 1995-1997.

وعلى الرغم من أهمية معرفة درجة التكامل بين هذه الدول في مجال صناعة الغزل والنسيج، إلاّ أن تحديد مجالات هذا التكامل بشكل أدق وأكثر تفصيلاً من خلال تقدير درجة التماثل بين مكونات هذه الصناعة يعطي صورة أوضح للمجالات التي من الممكن حدوث تكامل فيها. وبحساب مؤشر التكامل بين المجموعات المختلفة لصناعة الغزل والنسيج في الدول الثلاث، يتبين ارتفاع إحتمال زيادة صادرات مصر من الألياف القطنية والملابس الجاهزة إلى كل من تونس والمغرب وإرتفاع واردات مصر من الغزول من كل منهما.

ونخلص مما سبق إلى أن السماح بالتراكم الكامل لقواعد المنشأ بين هذه الدول سيسمح لمصر على سبيل المثال بتصدير الألياف القطنية إلى كل من تونس والمغرب، حيث يتم تحويل هذه الألياف إلى غزول يعاد تصديرها إلى مصر، كما يتم استخدامها في صناعة المنسوجات المختلفة التي يتم تصديرها للاتحاد الأوروبي. وهذا التخصص في العمل سيزيد من كفاءة العملية الإنتاجية ويخفض من تكلفتها، خاصة وأن تبادل هذه السلع سيتم في إطار منطقة التجارة العربية الحرة، ومن ثم تصبح الأسعار أقل وتؤدى في ذات الوقت إلى إكساب المنتج النهائي لصفة المنشأ. وبالطبع فإن هذه النتيجة بها درجة عالية من التعميم، حيث أن صناعة الغزل والنسيج تضم عدداً كبيراً من الصناعات كالغزول بأنواعها، والخيوط، والأقمشة، والبيضات والستائر، والسجاد، والملابس الجاهزة وغيرها. ومن ثم فإن تحليل خصائص هذه الصناعة بدرجة أعلى من التفصيل يوضح أن إنتاج هذه الصناعات يختلف من دولة لأخرى. حيث نجد على سبيل المثال، أن مصر تتخصص في إنتاج الألياف وخاصة القطنية منها، بينما تتخصص تونس والمغرب في الملابس الجاهزة وخاصة البنطلونات، مما يشجع على إقامة خطوط إنتاج بين هذه الدول حيث تتخصص مصر في إنتاج الألياف التي يتم تصديرها إلى تونس والمغرب من أجل استخدامها في إنتاج الملابس الجاهزة وخاصة البنطلونات.

ونظراً لأن بعض المراحل الإنتاجية التي تمر بها الألياف والغزول حتى تتحول إلى ملابس جاهزة تعتمد على الاستيراد من الخارج فقد يشجع هذا على محاولة جذب هذه الدول للاستثمار الأجنبي لسد العجز في المراحل الإنتاجية الوسيطة. ويكون هذه الاستثمارات تخدم المنطقة بأكملها وليس دولة واحدة فإنه يصبح لديها حافز كبير لإقامة المشروعات المختلفة بالمنطقة، لسد الحاجة من المنتجات الوسيطة اللازمة لصناعة الغزل والنسيج.

الخلاصة والتوصيات

يتضح لنا من التحليل السابق أن التراكم متعدد الأطراف يؤدي بصفة عامة، إلى زيادة استفادة الدول العربية من قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية، ومن تلك المنصوص عليها في إتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة. حيث يؤدى السماح بالتراكم متعدد الأطراف بين الدول العربية إلى زيادة قدرة منتجاتها على اكتساب المنشأ بشكل أكثر كفاءة، ودون أن يؤدى ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج. فضلاً عن هذا تظهر أهمية التنسيق بين قواعد المنشأ المختلفة للأسباب التي سبق ذكرها.

وبدراسة تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، نجد على سبيل المثال، أن دول الاتحاد الأوروبي قد وقعت إتفاقية مشاركة مع دول EFTA. ولم تستطع هذه الدول وكذلك الاتحاد الأوروبي تعظيم الفائدة المرجوة من إقامة منطقة التجارة الحرة في ما بينها نظراً لتطبيق مجموعات مختلفة من قواعد المنشأ، حيث طبقت دول EFTA قواعد منشأ خاصة بها تختلف عن تلك المستخدمة في الاتحاد الأوروبي، كما أنها تختلف عن تلك الموجودة في إتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد ودول EFTA. ولم يكن في مقدور هذه الدول أيضاً إستخدام المواد الخام المنتجة في كل هذه الدول بدرجة الحرية التي كان من المفروض أن توفرها لها هذه الإتفاقيات. وقد تم حل هذه المشكلة في يناير 1997 عن طريق تطبيق التراكم الأوروبي الكلي Pan-European Cummulation. وبمقتضى هذه الإتفاقية تطبق نفس قواعد المنشأ على كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول EFTA ودول أوروبا الشرقية، ومن ثم تتمتع المواد الخام المنتجة في هذه الدول بالحرية التامة في الحركة في ما بينها وتعامل منتجات أي دولة من هذه الدول كمعاملة المنتجات المحلية تماماً. وعليه فإننا نخلص إلى نتيجة مفادها أن تعظيم الاستفادة من منطقة التجارة العربية الحرة يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً: توحيد وتنسيق قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقية التجارة العربية الحرة مع تلك المتضمنة في إتفاقية المشاركة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف:

- تخفيض تكلفة تطبيق قواعد المنشأ بصفة عامة، خاصة إذا كان هناك أكثر من مجموعة من قواعد المنشأ في حالة الانضمام لأكثر من منطقة تجارة حرة.
- منع تضارب قواعد المنشأ المختلفة التي تؤدى إلى إرتفاع تكلفة تطبيق هذه القواعد كما سبق ذكره، بالإضافة إلى صعوبة قيام المنشآت المختلفة بالتصدير في ظل هذا التضارب، مما قد يجعلها تقرر في النهائية الإنتاج للسوق المحلي فقط.
- تعظيم الفائدة من ميزة التراكم الذي يستهدف في الأساس تخفيض الآثار السلبية لقواعد المنشأ الصارمة التي تفرضها إتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الوصول التدريجي إلى التراكم الكامل بين كافة الدول العربية الموقعة على إتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن التراكم الكامل يسمح بحساب العمليات التصنيعية المختلفة التي تتم في كافة الدول، في حين أن التراكم متعدد الأطراف يشترط إجراء كافة العمليات الإنتاجية اللازمة لاكتساب المنشأ في دولة واحدة، فإذا لم يتم ذلك لا تدخل هذه العمليات في حساب قواعد المنشأ التراكمية. بمعنى أنه في ظل التراكم متعدد الأطراف لابد من استكمال كافة الشروط التي تمكن من اكتساب المنشأ في الدولة التي تم إنتاج المدخلات فيها من قبل، حتى يسمح بتطبيق التراكم متعدد الأطراف (وزارة الاقتصاد، 2000).

غير أن، هذه الشروط تعد ضرورية ولكنها ليست كافية. فهناك عوامل أخرى قد تساهم إيجابياً

في تعظيم الاستفادة من التكامل بين هذه الدول في مجال صناعة الغزل والنسيج، لعل من أهمها:

- أن تسمح إتفاقيات المشاركة الأوروبية باسترداد الرسوم الجمركية على الخامات المستوردة (رسوم الدروباك) إذا ما تم الإنتاج للسوق المحلي أو للتصدير للدول العربية.

- التنسيـــق بين القوانين والإجراءات المؤثرة على صناعة الغزل والنسيج في الدول الثلاث من حيث المعاملة الضريبية والجمركية وما شابه ذلك.

- تحسين طرق النقل والمواصلات بين هذه الدول، مما يسهل نقل المنتجات ويخفض من تكلفته، كإحياء فكرة إنشاء خطوط سكك حديدية في ما بينها.

- كما يمكن رسم سياسات لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر لزيادة الاستثمارات في هذه الصناعة في الـــدول الثلاث، للاستفـــادة من وفورات الحجم ومن كبر حجم السوق التي تضم الدول العربية الثلاث ودول الاتحاد الأوروبي.

إن التحليل السابق يعتبر بداية لدراسة إحتمالات التعاون والتكامل بين الدول العربية في المجالات المختلفة، وذلك بهدف تعظيم إستفادتها من منطقة التجارة العربية الحرة، في ضوء إلتزاماتها الدولية الأخرى.

الملحق الاحصائى

متوسط الميزة النسبية الظاهرة منذ 1984 وحتى 1995 لكل من مصر، تونس والمغرب

السلعة حسب التصنيف التجاري القياسي الدولي (SITC) على الحد الثاني	مصر	تونس	المغرب
00	1.33	0.60	0.01
01	0.15	0.08	0.02
02	0.13	0.06	0.00
03	0.28	2.79	9.95
04	0.59	0.19	0.06
05	2.80	1.63	9.79
06	1.12	0.10	0.34
07	0.47	0.26	0.40
08	0.49	0.16	0.15
09	0.50	0.05	0.58
11	0.04	0.41	0.31
12	0.06	0.33	0.02
21	0.03	0.07	0.28
22	0.02	0.01	0.02
23	0.00	0.00	0.00
24	0.04	0.07	0.12
25	0.00	0.40	2.18
26	8.79	0.32	0.15
27	0.67	2.08	31.60
28	0.07	0.37	2.82
29	2.72	0.50	3.83
32	0.86	0.00	0.13
33	4.94	2.32	0.30
34	0.37	0.13	0.00
35			
41	0.08	0.01	0.64
42	0.03	12.02	0.56
43	0.29	0.02	0.24
51	0.22	2.29	5.68
52	0.08	0.00	0.00

يتبع ←

الملحق (تابع)

المغرب	تونس	مصر	السلعة حسب التصنيف التجاري القياسي الدولي (SITC) على الحد الثاني
0.05	0.09	0.24	53
0.27	0.09	0.36	54
0.96	0.35	0.66	55
18.24	19.13	2.75	56
0.61	0.55	0.18	57
0.03	0.08	0.05	58
0.03	0.04	0.37	59
1.6	4.18	0.36	61
0.39	0.33	0.07	62
1.11	0.19	0.10	63
0.07	0.13	0.05	64
1.55	0.84	5.53	65
0.15	0.77	0.16	66
0.04	0.23	0.93	67
0.81	0.06	4.89	68
0.18	0.54	0.45	69
0.02	0.07	0.01	71
0.26	0.59	0.02	72
0.08	0.07	0.00	73
0.81	0.27	0.68	81
0.07	0.11	0.25	82
1.94	1.71	0.17	83
5.92	10.97	1.48	84
2.26	1.10	0.23	85
0.02	0.31	0.03	86
0.12	0.15	0.18	89
			91
	0.00		93
0.22	0.01	2.81	94
0.02	0.07	0.00	95

المصدر: Limam, I & Adil Abdalla (1998), *Inter-Arab Trade and Potential Success of AFTA,* API Working Paper no. 9806.

المراجع العربية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء (1999)، نشرة التجارة الخارجية.

حلمي، أمنية (2000)، منطقة التجارة العربية والأداء التجاري لمصر، في نصار، هبة والفونس عزيز (محرران) الصادرات المصرية وتحديات القرن الواحد وعشرين القاهرة، أبريل.

فوزي،سميحة (1999)، إتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية-التركية: ما هي المكاسب المتوقعة؟ ورقة عمل رقم 39، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة، ديسمبر.

وزارة الاقتصاد (2000)، تقرير بعنوان: شرح بنود تحرير التجارة في مشروع إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، سبتمبر.

المراجع الأجنبية

Abdel-latif, L. and Mohamed F. Sakr (2000), *International Competitiveness of the Textiles Industry*, Center for Economic and Financial Research Studies, vol. 14, May.

Auboin, M. and Sam Laird (1997), *EU Imports Measures and the Developing Countries*, WTO, Staff Working Paper TPRD9801, WPF, August.

Augier, P. and Michael Gasiorek (1999) *The Effects of Trade Liberalization between the EU and the Southern Mediterranean*, Paper presented at the ERF Sixth Annual Conference on Regional Trade, Finance and Labor, Cairo, 28-31 October.

El-Megharbel, Nihal (Forthcoming), *The Economic Effects of Rules of Origin: The Case of the Egyptian-EU Partnership Agreement*, Ph.D. Thesis that will be presented for the Economic Department, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

ERF (1998), *Economic Trends in the MENA Region*.

Falvey, R. and Reed, G. (1997), *Rules of Origin as Commercial Policy Instruments*. Working Paper 1997-20, Economic Policy Research Unit, Copenhagen Business School.

Falvey, R. and G. Reed, (1998), *Economic Effects of Rules of Origin. Welwirtschftliches Archiv*, Vol. 134(2), pp. 209-228.

Fawzy, Samiha (2000), *The State of Play in the Arab Front: Would the proliferation of PTAs in the Arab region increase welfare?* Presentation presented in the First Euro-Med Meeting, held in Florence, March.

Galal, A. and Bernard Hoekman (1996), *Egypt and the Partnership Agreement with the EU: The Road to Maximum Benefits*, The Egyptian Center for Economic Studies, no. 9603.

Helmy, O. (2000), *Arab Free Trade Area and its Implications for Egyptian Trade, in Nassar*, H and Alfonse, Aziz (eds.) Egyptian Exports and Challenges of the 21st Century, Cairo, Egypt, April.

Hoekman, B. (1994), *Rules of Origin for Goods and Services: Conceptual Issues and Economic Considerations*, CEPR Discussion Papers No. 821.

Hieller, P., Nathalie Girouard and Alessandra Colecchia (1998) *The European Union's Trade Policies and Their Economic Effects*, OECD, Working Papers no. 194, Paris.

Komuro, N. (1997), *Pan European Rules of Origin, Revue des Affaires Européennes*, no. 3 pp. 324-341.

Kowalczyk, C. and D. Davis, (1996), *Tariff Phase-Outs: Theory and Evidence from GATT and NAFTA*. National Bureau of Economic Research, Working Paper No.5421, January.

LaNassa III, J. (1995), *An Evaluation of the Uses and Importance of Rules of Origin, and the Effectiveness of the Uruguay Round's Agreement on Rules of Origin in Harmonizing and Regulating Them*, Working Paper, Harvard Law School.

Palmeter, D. (1993) *Rules of Origin in Customs Unions and Free Trade Areas*, in Anderson, K. and Blackhurst, R. eds. Regional Integration and the Global Trading System, Harvester Wheatsheaf, Geneva.

Priess, H. and Ralf Pethke (1997), *The Pan-European Rules of Origin: The Beginning of a New Era in European Free Trade*, Common Market Law Review, no. 34, pp. 773-809, August.

UNCTAD, *International Trade Statistics Yearbook*, several issues.

UNCTAD, International Trade Center, *Trade Analysis System*, CD-Rom, 1997

Vermulst, E, P. Waer, and J. Bourgeois, (1994), *Rules of Origin in International Trade*, Ann Arbor: The University of Michigan Press.

World Bank, *World Development Indicators*, CD-Rom, 2000

Yeats, A. (1998), "*What Can Be Expected from African Regional Trade Arrangements? Some Empirical Evidence*," Policy Research Working Paper No.2004 The World Bank, Washington DC: The World Bank.